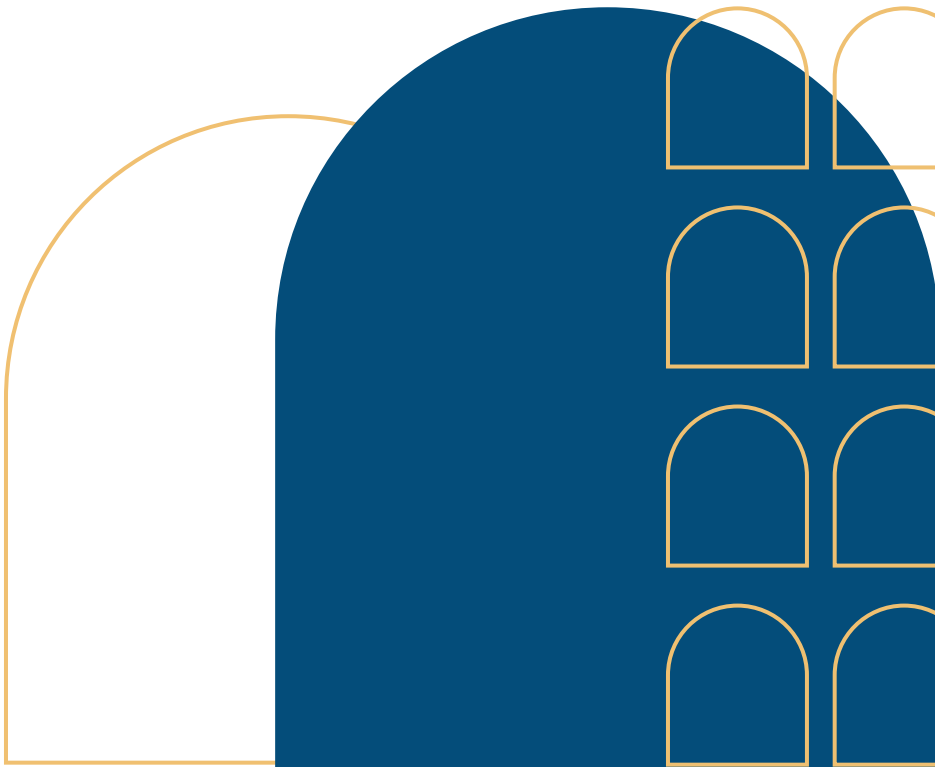


النموذج الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب في أنغولا: هل يمكن استقاء الدروس منه لليبيا؟

ريكاردو سواريز دي أوليفيرا

تقرير مشروع بحثي
فبراير 2022
2022/04



© European University Institute, 2022. All rights reserved.
Editorial matter and selection © Ricardo Soares de Oliveira, 2022

This work is licensed under the [Creative Commons Attribution 4.0 \(CC-BY 4.0\) International license](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) which governs the terms of access and reuse for this work. If cited or quoted, reference should be made to the full name of the author(s), editor(s), the title, the series and number, the year and the publisher.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute.

Published by
European University Institute (EUI)
Via dei Roccettini 9, I-50014
San Domenico di Fiesole (FI)
Italy



Funded by
the European Union

The European Commission supports the EUI through the European Union budget.
This publication reflects the views only of the author(s), and the Commission cannot be held responsible for any use which may be made of the information contained therein.

النموذج الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب في أنغولا: هل يمكن استقاء الدروس منه لليبيا؟*

ريكاردو سواريز دي أوليفيرا**

* تشكل هذه الورقة البحثية جزءًا من سلسلة منشورات تم إعدادها في إطار «منصة حوار ليبيا من أجل السلام والاستقرار». يهدف المشروع إلى إنشاء منصة للحوار والتبادل بين القوى السياسية الرئيسية في ليبيا والباحثين الليبيين والدوليين والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي، بشأن أفكار مهمة في السياسات لمستقبل ليبيا.

** سواريز دي أوليفيرا هو أستاذ في السياسة الدولية لأفريقيا في قسم السياسة والعلاقات الدولية في جامعة أكسفورد، وزميل رسمي في جامعة القديس بطرس، وزميل في المعهد العالمي للسياسة العامة في برلين. يشارك سواريز دي أوليفيرا في تحرير مجلة الجمعية الملكية الأفريقية «شؤون أفريقية»، ويشغل منصب المدير الشريك لبرنامج [الحكومة الأفريقية](#) في مدرسة أكسفورد مارتن. له سجل حافل في العمل الميداني الذي يركز على الاقتصاد السياسي الدولي للدول الأفريقية خصوصًا من جهة الصناعات الاستخراجية والقطاع المالي وإعادة الإعمار خلال الحرب وما بعدها وكذلك العلاقات الأفريقية الآسيوية. ألف كتابًا بعنوان «أرض العظمة والتسول: أنغولا منذ الحرب الأهلية» [Magnificent and Beggar Land: Angola](#) [Since the Civil War \(2015\)](#) وآخر بعنوان «النفط والسياسة في خليج غينيا» [Oil and Politics in the Gulf of Guinea \(2007\)](#) كما شارك في تحرير كتاب «الصين تعود إلى أفريقيا» [China Returns to Africa](#) (مع كريس ألدن ودانييل لارج، 2008)، ويعمل حاليًا على تأليف كتاب بعنوان «أفريقيا والعالم الخارجي».

الفهرس

3 ملخص تنفيذي
4 مقدمة
4 1. الموروثات التاريخية والأجواء الأولية بعد الحرب
6 2. إعادة إعمار أنغولا
7 3. الخطاب مقابل الوقائع في نموذج أنغولا التنموي
9 4. النتائج
10 5. النموذج الأنغولي في مرحلة ما بعد الحرب اعتباراً من عام 2014
11 6. آفاق أنغولا لعام 2022
12 7. الدروس المستخلصة لليبيا
13 المراجع

- بفضل انتصار الحكومة الأنغولية عام 2002 في الحرب الأهلية الطويلة، والأرباح المفاجئة من عائدات النفط، والشراكة الاستراتيجية مع الصين، وضعت الحكومة نموذجًا خاصًا بها لإعادة إعمار البلاد بعد الحرب.
- شجعت الحكومة الاستثمار العام المرتكز على التنويع الاقتصادي، مع التشديد على إنشاء البنية التحتية بدلاً من الاستثمار البشري، واستخدام مكثف للعمالة الوافدة.
- تولى الحزب الحاكم – أي الحركة الشعبية لتحرير أنغولا - تنفيذ خطة الإعمار بقيادة الرئيس خ. إ. دوس سانتوس، الذي لم يلقَ حكمه الاستبدادي في البداية سوى حركة تصدّ بسيطة من المجتمع المدني والمعارضة السياسية الاسمية.
- عانت أنغولا صدمةً مالية كبيرة منذ انخفاض أسعار النفط في عام 2014، وذلك لأن عقد الازدهار الذي عرفته البلاد لم يحقق الكثير من حيث التنويع الاقتصادي أو توفير فرص العمل أو تحقيق نمو مستدام يستند إلى قطاعات غير نفطية.
- أدان الرئيس جواو لورينسو، الذي جاء خلفًا لدوس سانتوس، الفساد المستشري في عهد دوس سانتوس وأطلق حملة لمكافحة الفساد. ويصوّر اليوم لورنسو سنوات الازدهار على أنها فرصة ضائعة، مع أن السلطة لا تزال بيد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا.
- تتخبط إدارة لورينسو في وضع متأزم منذ عام 2017، فانتقاد النموذج الاقتصادي السابق القائم بعد الحرب لم يُسفر عن تحولات مهمة في السياسات، ولا حتى عن وضع نموذج جديد.
- في حين لا يزال السلام قائمًا حتى يومنا هذا، ازداد السخط الشعبي واستنفار المعارضة بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

عام 2002، انتهت الحرب الأهلية بعد طول مدة في أنغولا مع تغلب الحكومة الأنغولية، التي رأسها حزب الحركة الشعبية لتحرير أنغولا منذ الاستقلال في عام 1975، على تمرّد الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكلي (يونيتا). ولم تميز فترة وجيزة حتى شهدت أنغولا طفرةً غير مسبوقه في إنتاج النفط؛ ونتيجة اقتران هذه الطفرة بارتفاع أسعار النفط، حظيت الحكومة باستقلالية ملحوظة في تنفيذ أجندتها الإيمارية بعد الحرب.

في ضوء ذلك، تناقش هذه الورقة النموذج الاقتصادي المعتمد في أنغولا بعد الحرب، وظروف تصميمه وتنفيذه، ونتائجه الاقتصادية والسياسية، وتأثيره على المدى الطويل (بما في ذلك نجاحاته وإخفاقاته). فيما تنعم أنغولا بالسلام منذ عقدين – وهو إنجاز بارز – يعود هذا الوضع من جهة إلى الحكم الاستبدادي الذي تمارسه الحركة الشعبية، ومن جهة أخرى إلى الاقتصاد السياسي الريعي الذي لا تزال فوائده محدودةً بالنسبة لغالبية الأنغوليين. فقد فشلت محاولات التنوع الاقتصادي التي استثمرت كميات طائلة من رؤوس الأموال، وخصوصاً سياسات التصنيع، ولا تزال أنغولا واحدة من أكثر الدول اعتماداً على النفط في العالم. ويكشف التراجع اللاحق في إنتاج النفط وأسعار النفط التي بقيت منخفضة غالباً منذ عام 2014، وما نتج عن ذلك من اضطرابات سياسية، عن هشاشة الخيارات التي اتُخذت مباشرةً في أعقاب الحرب. وفي الختام، ينتهي البحث إلى الدروس التي يمكن استخلاصها للاستفادة منها في ليبيا، نظراً إلى أن البلاد في طور التفاوض على نموذجها الخاص للإدارة الاقتصادية بعد الحرب.

1. الموروثات التاريخية والأجواء الأولية بعد الحرب

من الضروري الاطلاع على الطبيعة الخاصة التي تتميز بها نهاية الحرب الأهلية الأنغولية، والظروف التي أعقبتها مباشرةً، من أجل فهم النموذج الاقتصادي الذي اعتُمد في نهاية المطاف. وقد أدت ثلاثة عوامل دوراً حاسماً في هذا السياق. العامل الأول هو انتهاء الحرب نتيجة انتصار الحكومة على المتمردين. وبخلاف الكثير من الصراعات الأفريقية التي تنتهي بمشقة نتيجة اتفاقيات تُبرم بوساطة خارجية وغالباً ما لا تدوم هي نفسها، شهدت أنغولا على هزيمة عسكرية قاطعة للمتمردين، ما حال دون عودة الصراع طوال العقدين الماضيين ووضع الحركة الشعبية الحاكمة في موقع هيمنة تستطيع منه إملاء مستقبل أنغولا السياسي والاقتصادي.

والعامل الثاني هو النفط. فالاقتصاد الاستيطاني المتنوع نسبياً الذي بقي قائماً حتى منتصف السبعينيات، إضافةً إلى استقلال أنغولا، ونزوح المستوطنين، والتمرد المدعوم من الخارج، هي كلها عناصر عنت انهيار كل القطاعات الإنتاجية باستثناء النفط و(بدرجة أقل) الألماس. فأصبح النفط شريان الحياة لدى حكومة ما بعد الاستعمار، حتى بلغ إنتاج النفط حوالي مليون برميل في اليوم بحلول عام 2002، ما جعل أنغولا ثاني أكبر دولة منتجة بعد نيجيريا في أفريقيا جنوب الصحراء. وبحلول عام 2008، تضاعف إنتاج النفط إلى أقل بقليل من مليوني برميل في اليوم، فيما شهدت أسعار النفط ارتفاعاً بمقدار ستة أضعاف.

أما العامل الثالث، فهو دخول أنغولا في تحالف استراتيجي مع الصين منذ عام 2004، إذ سمح هذا التحالف، مصحوباً بعائدات النفط، بتحرر أنغولا من اعتمادها على المؤسسات المالية والجهات المانحة الغربية وأتاح لها وضع نهجها التنموي الخاص بشكل مستقل. ولكن دور الصين كالمسوق الرئيسية للصادرات الأنغولية ومصدر التمويل الرئيسي لأنغولا ألقى مع الوقت بثقله على الخيارات الأنغولية: فبحلول عام 2020، كانت أنغولا تدين وحدها بما يقدر بثلاث الدين الأفريقي المستحق للصين. ولكن في السنوات الأولى التي تلت الحرب، كان لهذا الدور فضل كبير في دعم خيارات الحكومة.

ولولا القوة السياسية والعسكرية المنبئة التي تمتعت بها الحكومة، وكذلك الثروة النفطية والتحالفات الجديدة، لما كانت الخيارات المذكورة في هذه الورقة قابلة للتطبيق. مع ذلك، كان الاقتصاد السياسي الأنغولي وأطرافه الرئيسية رهينة

موروثاتٍ تاريخية تعود إلى ما قبل العام 2002، بحيث شكّل النموذج الاقتصادي المعتمد بعد الحرب نموذجًا تستفيد منه على الأرجح النخب الأنغولية دون سواها. وهنا أيضًا، ثمة ثلاثة عوامل أساسية لفهم الإطار اللاحق الذي قامت فيه عملية إعادة إعمار أنغولا بعد الحرب.

العامل الأول هو الطابع الرئاسي المفرط للنظام السياسي في أنغولا. فالرئيس إدواردو دوس سانتوس، الذي استلم السلطة منذ وفاة الرئيس الأنغولي الأول أغوستينو نيتو عام 1979، تمتع بدرجة نادرة من النفوذ التنفيذي المستمد من أحكام الدستور الأنغولي والسلطة التقديرية غير الرسمية التي تراكمت على مرّ العقود. ومنذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، تمكّن من تجاوز الحزب الحاكم (مع أنه بقي موائيًا له ويمارس الحكم باسمه) وركّز صلاحية صنع القرارات المتعلقة بكل بُعد مهم بيد مجموعة صغيرة من أفراد العائلة والمستشارين. إذًا، فالنموذج الاقتصادي الذي قام في أنغولا بعد الحرب هو، إلى حدّ كبير، حصيلة خيارات دوس سانتوس ودائرتة المقربة.

العامل الثاني هو الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، وهي إحدى حركات التحرير الثلاث التي ظهرت في أنغولا في أواخر الحقبة الاستعمارية ثم أصبحت الحزب الحاكم في البلاد منذ عام 1975. وبعد عقود من محاربة المستعمرين البرتغاليين (1961-1974) والغزاة من جنوب أفريقيا (1975-1991) وتنظيمين قوميين منافسين من أجل السيطرة على الدولة (1961-2002)، خرجت الحركة الشعبية في نهاية الحرب صاحبة السيطرة الكاملة على الدولة مع طموحات بإنشاء دولة أنغولية على صورتها الخاصة. وعلى غرار حركات التحرير الأخرى التي احتكرت السلطة منذ استقلال بلادها (ومنها مثلاً جبهة التحرير الوطني في الجزائر، والاتحاد الوطني الأفريقي في زيمبابوي - الجبهة الوطنية في زيمبابوي، وجبهة تحرير موزمبيق (فريليمو)، وغيرها من تجارب ما بعد الاستعمار التي تشبه الحركة الشعبية لتحرير أنغولا)، تتمتع الحركة الشعبية - التي حصلت سابقًا على دعم الاتحاد السوفياتي وكوبا - بهيكل داخلي لينيني وتفضّل بشدة نظام الحكم الذي تديره الدولة، حتى بعد تبنيها الرأسمالية عقب الحرب الباردة. وترى الحركة أنها تشترك في حدودها مع الأمة الأنغولية ولديها اعتقاد قوي بأنها وحدها القادرة شرعيًا على حكم أنغولا الحديثة. ولهذا السبب، فيما يميّز علماء السياسة بوضوح بين مفاهيم الدولة والنظام والحزب السياسي والإدارة العامة وغيرها، قد تلتبس الحدود بين هذه المصطلحات في السياق الأنغولي. وينعكس هذا الأمر في تكرّر الكلام عن "الدولة الحزبية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا".

أما العامل الثالث فهو بُنية اقتصاد أنغولا السياسي بعد الاستعمار. فانهيار معظم القطاعات الاقتصادية بعد عام 1975 جرّاء الحرب ورحيل المستوطنين والتخطيط المركزي المتبّع حتى أواخر الثمانينيات، دفع الحركة الشعبية إلى إدراك مدى اعتمادها الوجودي على عائدات النفط. ولهذا السبب، مارست إدارةً عملية لقطاع النفط بالتعاون مع شركات نفط أمريكية وأوروبية أمثال شيفرون وإلف أكيتاين (المعروفة اليوم بتوتال)، على الرغم من ديناميات الحرب الباردة المحيطة بها. فأنشأت شركة وطنية للنفط هي سونانغول وتعمّدت نأيها عن الفساد اليومي في أنغولا وطريقة الإدارة السوفياتية، وطوّرتها بدلاً من ذلك من خلال علاقة وثيقة مع الشركة الأمريكية للاستشارات الإدارية آرثر د. ليتل، واستفادت من التدريبات والمساعدة المقدّمة من شركتي إني وسوناتراك.

وجرت إدارة شركة النفط الوطنية بطريقة فعالة نسبيًا، وإن خضعت لسيطرة الرئيس دوس سانتوس الصارمة والدائمة. وريثما انتقلت أنغولا في تسعينيات القرن الماضي إلى ما كان عمليًا اقتصادًا رأسماليًا قائمًا على المحسوبة، كانت سونانغول قد أصبحت الجهة الاقتصادية الرائدة في البلاد. وبحلول عام 2002، باتت مجموعة أعمال عالمية تضم عشرات الشركات الفرعية والمشاريع المشتركة. وبفضل السيطرة على تدفقات النفط، والفرص التي أوجدها اقتصاد الحرب السياسي (صفقات الأسلحة وترتيبات إعادة جدولة الديون وعقود الاستيراد وما إلى ذلك)، عاد الاقتصاد الأنغولي الغني بالنفط الذي يديره رئيس قوي لصالح نخبة الحزب الرأسمالية الجديدة، بإيرادات مركزية كبيرة في خلال العقد الأخير من الحرب. وأصبحت الشركة، من خلال فروعها الكثيرة، طرفًا فاعلاً رئيسيًا ليس في قطاع النفط فحسب بل في أجزاء أخرى من الاقتصاد الأنغولي أيضًا.

خلاصة القول إنه، على الرغم من أهمية التوقيت الذي انتهت فيه الحرب والظروف التي واجهتها أنغولا في مطلع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، لا يمكن فصل النموذج الاقتصادي المتبع بعد الحرب عن التاريخ والثقافة السياسية وتفضيلات الحزب المنتصر وخيارات المجموعة الصغيرة من أصحاب القرار الذين استلموا السلطة في البلاد.

2. إعادة إعمار أنغولا

تتمثل النقطة الأساسية التي يجب إبقاؤها في البال عند تقييم عملية إعادة الإعمار في أنغولا في مرحلة ما بعد الحرب بالكمية الهائلة من الموارد التي كانت تحت تصرف الحكومة إلى حين انخفاض أسعار النفط في عام 2014. فعلى هذا الأساس، اتبعت الحكومة نهجًا يقوم عادةً على استخدام مكثف لرؤوس الأموال من أجل إعادة إعمار البلاد، وتمت العملية بمنأى عن الضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية التي تشهدها عادةً السياقات بعد الحروب.

ركّز نهج إعادة الإعمار هذا بالدرجة الكبرى على البنية التحتية والبيئة المبنية. فقد أدت طموحات الحركة الشعبية بالحدثة، وبالأخصّ هدفها بتحويل العاصمة لواندا إلى "دبي أفريقيا"، إلى برنامج بناء ضخم ساهم في تحويل المناطق المركزية في هذه المدينة الأفريقية الكبيرة بشكل جزئي. كما أن وفرة الموارد أتاحت للحركة الشعبية التركيز على السيطرة على العالم الريفي، الذي كان يسيطر عليه "يونيتا" بصورة متقطعة في خلال القسم الأكبر من الحرب الأهلية التي استمرت من عام 1975 وحتى عام 2002. ولكنّ طموحات الدولة طوال هذه الفترة بقيت محصورة بالمدن، فوضعت اهتمامها ومواردها فيها.

بالإضافة إلى إعادة إعمار المباني، ركّز نموذج أنغولا بعد الحرب على حركة استثمارية تقودها الدولة وتهدف إلى تنويع الاقتصاد، بما يتضمنه ذلك من دخول الجهات الفاعلة الخاصة في شركات مع الدولة أو العمل كمقاولين من الباطن لصالح الدولة. وكان تفضيل المبادرات التي تقودها الدولة منطقيًا من منظار الروح السياسية للحركة الشعبية واهتمامها بالسيطرة على ديناميات التغيير ورغبتها في توجيه الفرص الريعية واستيعابها ضمن بنيتها الخاصة. وتجسّد هذا التفضيل في برامج استثمارية واسعة النطاق، أبرزها المناطق الصناعية والمشاريع الزراعية، على حساب الاستثمار في الموارد البشرية أو في المشاريع الأصغر حجمًا. فأهملت عادة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو صغار المزارعين مثلاً، وبرز في المقابل تفضيلٌ لما أسماه النقاد "العملقة".

ولكن بما أن الموارد البشرية الأنغولية محدودة، إذ تسببت الحرب المستمرة لعقود والتجربة السابقة مع الاستعمار بندرة في الموظفين المهرة، كان لا بد من تنفيذ أجندة الدولة هذه عن طريق العمال المهاجرين. وبحلول عام 2010، انهمك مئات آلاف العمال الصينيين والبرتغاليين والبرازيليين وغيرهم من جنسيات أخرى، في إنجاز عمليات إعادة البناء أو إدارة اقتصاد أنغولا الذي ازداد حجمًا وتعقيدًا بعد الحرب. وكان وجود هؤلاء العمال شهادةً على نهج الحركة الشعبية تجاه الجهات الفاعلة الدولية: فهي لم تبغض التدخلات الأجنبية بحد ذاتها، بل النهج التطفلي والناقد الذي اعتادت الجهات المانحة الغربية استخدامه مع النظام الأنغولي حتى نهاية الحرب. وبات الباب مفتوحًا أمام الأجانب، الآسيويين والغربيين على حدٍ سواء، ليشاركوا في قصة نجاح أنغولا الظاهرة شرط أن يأتوا لتقديم خدماتٍ تدفع ثمنها أنغولا وأن يبتعدوا عن سياسة الدولة. وفي نهاية المطاف، شاركت في اقتصاد أنغولا الأولي بعد الحرب مجموعةٌ متنوعةٌ إلى حدٍ هائل من الجهات الخارجية - بدءًا من شركات الأمن الإسرائيلية، ومرورًا بالأطباء الكوبيين، ووصولاً إلى شركات البناء البرتغالية وشركات الاستشارات الإدارية والمصارف العالمية - وشكّل هذا التنوع شهادة على النهج الذي ظهر آنذاك وصمّمته الحكومة نفسها، مع أنه نادرًا ما كان متناسقًا. وفي عهد الحركة الشعبية، كان يمكن لأي خدمة خارجية تقريبًا أن تجد دورًا مربحًا في اقتصاد ما بعد الحرب في أنغولا، وهذا ما حدث طالما توقّرت الأموال.

طوال الفترة التي سبقت رحيل دوس سانتوس في عام 2017، كان الرئيس هو الجهة الفاعلة الأساسية في حكم أنغولا وفي وضع نموذجها الخاص بمرحلة ما بعد الحرب، مع أن مجال المناورة المتاح له انحسر بشكل كبير بعد عام 2014 بسبب أزمة الموارد التي أنهت عقد الازدهار في أنغولا. فقد تحكّم مكتب دوس سانتوس الرئاسي بجهاز الدولة بأكمله وبالأعمال الداخلية للحزب الحاكم. وأحكم قبضته على البلاد بفضل سيطرته الاستثنائية على موارد النفط وأدوات النفوذ الكثيرة التي امتلكتها "الدولة الموازية" في أنغولا. وبناءً على أسلوب العمل الذي اتّبعه دوس سانتوس، كان من المعتاد أن يتجاوز المستشارون الرئاسيون الوزارات التنفيذية؛ وجرى تشكيل لجان رئاسية مخصصة لإدارة المشاريع الخاصة وإدارة تدفقات موارد معينة كخطوط الائتمان الصينية السرية. وحتى القرارات المتعلقة بملكية أسهم المصارف وفرص الأعمال الأخرى المُزعم توزيعها على النخبة كانت تصدر عن الرئاسة. كما أن قطاع الأمن – أي القوات المسلحة وقوات الشرطة والحرس الرئاسي الضخم وعدد من أجهزة المخابرات السرية والمتنافسة في الغالب – خضع أيضاً لإدارة الرئيس، شأنه شأن التدفقات المالية لشركة سونانغول.

على صعيد السياسة الخارجية، تمكّنت أنغولا من التصرف بحزم بفضل أجندة اتسمت بالثقة وبوفرة الموارد لإعادة إعمار البلاد. وفي عامي 2002 و 2003، التمسّت أنغولا أيضاً دعم الجهات المانحة الغربية لجهود إعادة الإعمار، غير أن الجهات المانحة صدّتها وانتقت الفساد في قطاع النفط وطالبت لواندا بالالتزام بالشروط الصارمة للمؤسسات المالية الدولية. ولكن بحلول عام 2008، لم تعد دولةً منبوذة دولياً، لا بل دفعت أهميتها الاقتصادية وشراكتها مع الصين الدول الغربية إلى التركيز أكثر على مصالحها التجارية والتخفيف من حدة أي انتقاداتٍ متبقية في ما يتعلق بحقوق الإنسان والحوكمة. ومع أن طموح أنغولا المعلن بأن تكون طرفاً فاعلاً في السياسة الدولية الأفريقية لم يتحقق، ركزت الحكومة بشكل كبير على العلاقات مع القوى الكبرى خارج القارة، بما فيها دول كالبرازيل والهند والصين وروسيا. وأصبحت سونانغول (إلى جانب بعض المستثمرين الأنغوليين من القطاع الخاص ممن يستطيعون الوصول إلى أموال الدولة) مستثمراً كبيراً في الأسواق الخارجية، وخصوصاً البرتغال حيث نما نفوذ أنغولا السياسي والاقتصادي بشكل كبير في وقتٍ مرّت فيه هذه القوة الاستعمارية السابقة بأزمة اقتصادية. والأهم من ذلك هو أن علاقة أنغولا بالصين – إذ سرعان ما أصبحت أنغولا الشريك التجاري الأكبر للصين في أفريقيا – بلغت على ما يبدو من التوازن درجةً نادرة في تعاملات الصين الثنائية في القارة الأفريقية.

3. الخطاب مقابل الواقع في نموذج أنغولا التنموي

عندما انتهت الحرب، عُزيت أسباب الفقر والضائقة الاقتصادية في أنغولا إلى الحرب. فطلبت أنغولا وضع خطط لإعادة الإعمار والتنمية الوطنية، بما في ذلك "رؤية" لأنغولا 2025، وذلك بالتعاون أحياناً مع شركات استشارية أجنبية. ومع أن الكثير من هذه الخطط لم يكن واقعياً في السياق الأنغولي، غالباً ما كشفت هذه النواتج المكتوبة عن تطلعات غير جدالية، بما فيها التركيز على التنويع الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر والتنمية على نطاق واسع. ولكنّ هذه التطلعات افتقرت في غالب الأحيان إلى أي تطابق مع الواقع، وهذا ما يعكس أوجه الاختلاف الكبيرة بين الخطاب المتعلق بالنموذج الأنغولي بعد الحرب وحقيقته على الأرض.

الاختلاف أو التناقض الأول هو الالتزام الكلامي بالتخفيف من حدة الفقر. فما حصل في الواقع هو أن الحركة الشعبية ركّزت على توجيه الموارد نحو ما أطلقت عليه – متعمدةً استخدام مصطلحات من الحقبة الماركسية – تسمية "التراكم البدائي" لنخبة الحزب. وهدفت صراحةً إلى بناء "طبقة برجوازية وطنية" غنية ومخالصة لتكون طبقةً اجتماعية قادرة على قيادة أنغولا. وبحسب وجهة النظر هذه، ينبغي أولاً أن يغتني بعض الأفراد والعائلات من خلال حصولهم على الأفضلية في الوصول إلى القروض المصرفية وممتلكات الدولة المخصصة وفرص الأعمال في الاقتصاد الجديد والشراكة الإلزامية مع المستثمرين الأجانب، من جملة استراتيجيات أخرى. وكان من المقرر توجيه الموارد المالية نحو هذه الفئات السياسية البارزة، بدلاً من توزيعها بالتساوي (مثلاً من خلال الإنفاق الاجتماعي الذي بقي متدنياً جداً بالمقارنة مع الأبعاد الأخرى من الإنفاق الحكومي) على فئات أكبر من الأنغوليين. في الواقع، لم يكن عامة

الشعب فعلاً محور تركيز المحاولات المستمرة لتحسين أوضاعهم خلال سنوات الطفرة النفطية. وصحيحٌ أن أكبر المستفيدين من حقبة الازدهار هذه كانوا النخب الحزبية التي حولتها ثروتها وأسلوب حياتها إلى طبقة فاحشة الثراء عابرة للحدود، إلا أن مئات آلاف الأنغوليين من الطبقة الوسطى جنوا بعض الفوائد أيضاً، وذلك عبر آليات متعددة أبرزها التوظيف الحكومي (بحيث تضاعف حجم وظائف القطاع العام في العقد الذي تلى الاستقلال، وارتفعت فاتورة رواتب الخدمة المدنية أكثر بعد لأن الكثيرين من موظفي الدولة أصبحوا يتقاضون رواتب عالية نسبياً). غير أن هذه الفئات التي استفادت بشكل قاطع من نموذج ما بعد الحرب اقتصرت على أقلية صغيرة نسبياً من أنغوليين كانوا بمعظمهم من أبناء المدن المنتمين إلى الحزب الحاكم. ويمكن القول على وجه الخصوص إن مجموعة المستفيدين في أي وقت كانت أدنى بأشواط من نطاق التوزيع الذي نربطه عادةً بالنماذج الريعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التناقض الثاني هو بين الالتزام الكلامي بالاستثمار في البلد كله وحقبة أن الإنفاق العام انحصر بأغلبه الساحة بلواندا وبعض من عواصم المقاطعات. ولم يحظَ الإنصاف الإقليمي باهتمام يُذكر، مع أن جيب كابيندا - الذي نشب فيه تمرّد انفصالي لا يزال قائماً حتى اليوم - شهد قدرًا هاماً من الاستثمارات العامة. وفي حين وضعت الحكومة استراتيجيةً مستدامة لإدارة المناطق الأنغولية المجاورة لساحل المحيط الأطلسي وعواصم المقاطعات، إلا أن هذه الاستراتيجية هدفت في المقام الأول إلى فرض سيطرة سياسية على تلك المناطق وإحكامها، ولم تنبع من اهتمامٍ بالتنمية المستدامة. وهذا ما وصمّ النموذج الأنغولي في مرحلة ما بعد الحرب بتحيز مكاني أعطى الأولوية للمدن بالدرجة الكبرى، أي أنه ركّز على المناطق الحيوية للحركة الشعبية. وفي المقابل، حصلت أجزاء كثيرة من البلاد، بما فيها الأرياف والمناطق المرتبطة بتمرد "يونيتا" السابقين، على درجة أقل بكثير من التزامات الاستثمار الحكومي. أما لواندا، ولا سيما الأجزاء المركزية الحديثة من المدينة، فاستحوذت على القدر الأكبر من الاهتمام والاستثمار في نموذج ما بعد الحرب المذكور في هذه الورقة.

أما الاختلاف الأخير فهو بين الالتزام بالتنوع الاقتصادي والمسار الفعلي للاقتصاد الأنغولي الذي لم يزدّد تنوّعه عمّا كان عليه منذ عقدين. وعند البحث عن أسباب النتائج المخيبة التي آلت إليها استراتيجيات الاستثمار العام الأنغولية، يتّضح أن انعدام كفاءة الإدارات العامة الأنغولية والشركات المملوكة للدولة لعب دوره بهذا الخصوص. فالدولة لم تكن ببساطة قادرة على تأدية دور المسؤول الأول عن التنمية نظراً لافتقارها إلى القدرات المؤسسية والموارد البشرية اللازمة. وكان من الواضح أن اعتمادها على نموذج قديم من التصنيع لاستبدال الواردات لم يكن مناسباً لاحتياجات أنغولا.

إلا أن الكثير من المشاريع التي باءت بالفشل استنفدت عشرات المليارات من الدولارات، وهي أموال اختلسها في غالب الأحيان أعضاء النخب وشركاؤهم الأجانب. فدراسات الحالة التي أجريت على الاستثمارات الكبيرة مثل "المنطقة الاقتصادية الخاصة" في لواندا (وهي منطقة صناعية كبيرة) أو المشاريع الزراعية المتنوعة مثل مشروع "ألدیا نونفا" الذي أنجزته إسرائيل، تكشف عن درجة كبيرة من الفساد. ويُشار هنا إلى أن هذه المشاريع نجحت في تمكين التراكم الخاص، ولكن هذا الأمر أدى بالدرجة الكبرى إلى هروب رؤوس الأموال من أنغولا إلى المراكز المالية الدولية وليس إلى إعادة الاستثمار في مشاريع منتجة. وعلى غرار أمور كثيرة انتقدتها خلف دوس سانتوس في آلية حكم أنغولا قبل عام 2017، أصبح هذا الأمر الآن موضع تنديد من الرئيس جواو لورينسو، ولكن لم يُطرح بعد أي نموذج بديل. ويلاحظ بعض المراقبين أن الحركة الشعبية لم تملك الدافع للتحرك من اقتصاد أنغولا الاستخراجي وقنواته الضيقة. فلو أتيحت فرصٌ اقتصادية عمومية لا تسهل السيطرة عليها بقدر إيرادات النفط، لأفضت إلى صعود الطبقات الاجتماعية غير المرتبطة بالوضع الراهن. وبالتالي لم يتحقق التنوع الاقتصادي، عن قصد أو عن غير قصد.

4. النتائج

مع أن الكثير من الدول الهشة التي تعيش في سياق ما بعد الحرب الباردة تشهد بصورة متكررة تجدد الصراعات القديمة غير المحسومة، لم تشهد أنغولا أي صراع واسع النطاق منذ عام 2002. وعودة الحرب في أنغولا مستبعدة، مع أن تجربة موزمبيق، حيث نشب تمردان منفصلان بعد عقدين من السلام، تُظهر أن الخلافات غير المحسومة قد تتأجج وأن الخلافات الجديدة قد تؤدي إلى صراعات جديدة. مع ذلك، فهذا إنجازٌ عظيم لأنغولا. بعد انتهاء الصراع مع اغتيال زعيم "يونيتا"، جونا سافيمبي، في شرق أنغولا، وقّعت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا اتفاقية سلام مع ما تبقى من قيادات "يونيتا"، الذين بدأوا يستسلمون بطريقة منظمة. وهذا ما سمح للمتمردين السابقين بلعب دور في المجتمع الأنغولي بعد الحرب كحزب سياسي. وحدث ذلك عبر تدابير سلطوية خاضعة لسيطرة الحركة الشعبية بالكامل، إذ سُمح لقيادة "يونيتا" بالبقاء على قيد الحياة، لا بل تحقيق درجة معينة من الازدهار الشخصي في الاقتصاد الجديد، بشرط القبول بغلبة الحركة. وفي حين لم يكن أمام أعضاء "يونيتا" خيار آخر سوى القبول بهذا الشرط، إلا أنه كان مستساغًا بفضل الطريقة التي اتبعتها الحركة الشعبية لاستمالتهم. لم تحدث أي أعمال انتقامية ضد مناصري "يونيتا"، وتم تسريح جيش المتمردين الكبير بنجاح. كما لم تُبدل أي محاولات أخرى للمصالحة من خلال آليات مثل لجنة الحقيقة، ناهيك عن ملاحقات قضائية متعلقة بالجرائم من حقبة الحرب. ومع أن أيًا من ذلك لم يكن ليحدث لولا هيمنة الحركة الشعبية، يمكن القول إن هذه النهاية كانت أكثر سلميةً من نهايات كثيرة للصراعات التي وقعت في أفريقيا المعاصرة وخارجها.

مع ذلك، لم يحقق الحكم الاستبدادي للحركة الشعبية نجاحًا من ناحية تحقيق الازدهار على نطاق واسع أو تغيير هيكليات البلد الاقتصادية لتحريرها بشكل دائم من الاعتماد على النفط. وكانت مقاربة الحركة للديمقراطية، التي أُرسيت رسميًا في عام 1991، عبارة عن شكلٍ مقيد جدًا من أشكال الاستبداد الانتخابي إذ أُجريت الانتخابات بانتظام ولكنها ضمنت عدم خسارة الحركة الشعبية. وأصبح من الصعب أكثر فأكثر التمييز بين الحزب، الذي تولى السلطة منذ الاستقلال في عام 1975، ومؤسسات الدولة والإدارة العامة، إذ باتت عبارة "الدولة الحزبية" شائعة في المناقشات حول السياسة الأنغولية. كما أنتج نهجها الاقتصادي عددًا كبيرًا من المشاريع المكلفة وغير المجدية التي كان من شبه المستحيل تحمّل كلفتها حتى خلال سنوات الازدهار، وسرعان ما توقفت بعد انهيار أسعار النفط في عام 2014. والأهم من ذلك هو أن سنوات الازدهار لم تولّد فرص عمل ملحوظة، وهذه مشكلة كبيرة ومتفاقمة في سياق التركيبة السكانية الفتية في أنغولا.

وتحت ستار أجندة التنمية لحقبة الازدهار هذه، استحوذت مجموعة محظية على حصص كبيرة من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد - وهي اقتصاد الاستيراد والنفط والمصارف والاتصالات والألماس والخدمات النفطية والعقارات وغيرها. وفي حين أولي اهتمام كبير ومحقّ للمستفيدين الأقرب إلى الرئيس دوس سانتوس، ومن بينهم ابنته إيزابيل وعدد من كبار مستشاريه، طالت عملية إثراء النخبة هذه في الواقع كامل أطياف النظام (أي الحزب والدولة وقطاع الأمن وما إلى ذلك). وكان هذا هو السلوك السائد والافتراضات السائدة بين المسؤولين في السلطة. وبذلك تمكّن آلاف أصحاب الثروات الطائلة الأنغوليين من الانضمام إلى طبقة أوليغارشية دولية تمتد مصالحها حاليًا إلى جميع أنحاء العالم، ولكن على حساب رفاه معظم الأنغوليين.

وباختصار، حتى خلال سنوات الازدهار المطّرد إلى عام 2014، التي سجّلت أنغولا في خلالها بانتظام معدلات نمو تخطّت العشرة في المئة، كانت أوجه التناقض والضعف في نموذج الاقتصاد السياسي في أنغولا ملحوظة وتسببت باستياء شعبي. وعند النظر إلى الوضع آنذاك من منظور عام 2021، يبرز مدى انهيار هذه الاستراتيجية عندما جفّت الموارد المالية، وكذلك الديناميات الجديدة والمقلقة التي أدّت إليها.

5. النموذج الأنغولي في مرحلة ما بعد الحرب اعتبارًا من عام 2014

افترض النموذج الذي اعتمده أنغولا بعد الحرب هيمنة الحركة الشعبية من الناحية السياسية واستحواد الرئيس على سلطة مفرطة وتقديرية في تنظيم الاقتصاد السياسي وتوزيع الإيرادات على فئات مختارة، واعتمد ذلك بالكامل على الحجم الكبير لعائدات النفط. لذلك، حين انخفضت الأسعار اعتبارًا من منتصف عام 2014، أصبح نموذج ما بعد الحرب معرضًا بأكمله للخطر. ولكن ذلك لم يعن، في ضوء المزايا التي كانت تتمتع بها الحركة الشعبية، ولا سيما سيطرتها على مؤسسات الدولة وقطاع الأمن وما تبقى من تدفقات الموارد، أن النظام الحاكم كان في خطر. والواقع أن تشبيه بعض المعلقين ما حدث في أنغولا بين عامي 2015 و 2016 بالربيع العربي استهان إلى حدٍ كبير بقدرة النظام على الصمود ولم يفهم إلى أي مدى عجزت القوى من غير الحركة الشعبية عن مجاراة الوضع الراهن. ومع ذلك، لا يخفى أن الصدمات التي لحقت بالمنظومة كانت جسيمة.

أولاً، كان الاقتصاد في أزمة، إذ شهد الناتج المحلي الإجمالي انهيارًا ضخمًا بمقدار الثلث بين عامي 2014 و 2016 (بعدما نما بمقدار عشرة أضعاف من 12 مليار دولار إلى 125 مليار بين عامي 2002 و 2014). ومنذ عام 2013، تبيّن من انتقادات الفساد في سونانغول التي تعرّض لها المدير التنفيذي السابق لشركة النفط الوطنية، مانويل فيسنتي، الذي أصبح حينذاك نائب الرئيس الأنغولي، أن الشركة لم تعد بمنأى عن سيطرة النخبة الأنغولية على موارد الدولة. وبحلول عام 2016، اعتُبرت سونانغول على شفير الإفلاس. وأصبحت آفاق قطاع النفط على المدى المتوسط مخيفةً فيما خفضت الشركات الدولية ميزانيات التنقيب واستنفدت أنغولا احتياطاتها النفطية. وبحلول عام 2020، انخفض متوسط الإنتاج اليومي إلى 1.2 مليون برميل في اليوم، من معدل مرتفع قارب المليون برميل في اليوم قبل بضعة سنوات فقط. وكان لهذا التراجع في الإنتاج وانخفاض أسعار النفط العالمية تأثيرٌ مدمرٌ على المالية العامة.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح القطاع المصرفي هو أيضًا مصدر قلق في أنغولا، بعدم تطوّر من قطاع عديم الأهمية في مطلع القرن إلى ثالث أكبر قطاع في أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام 2014. فقد تبيّن أن مصارف كثيرة ترزح تحت الكثير من القروض المتعثرة التي تم توفيرها للمقترضين من النخبة خلال سنوات الازدهار بدون نية بسدادها. وبحلول عام 2016، نبّه البنك المركزي الأوروبي المصارف البرتغالية، وهي شريكة كبيرة في القطاع المصرفي الأنغولي، بضرورة تقليص تعاملها مع هذا القطاع المالي المسمّيس وغير الموثوق، بينما أنهت مصارف أجنبية كثيرة علاقات المراسلة مع نظيراتها الأنغولية. وفي حين تعاملت الحكومة الأنغولية مع الأزمة الاقتصادية بعد عام 2014 بحنكة أكبر من الحكومة النيجيرية مثلاً، إذ خفضت قيمة العملة ورفعت بعض الدعم الحكومي المكلف، إلا أنها في المقابل ترددت في إشراك صندوق النقد الدولي ولجأت بدلاً من ذلك إلى قروض صينية مبهما لسد فجوة التمويل.

ثانياً، ضعفت قبضة دوس سانتوس السياسية الخائفة خلال هذه الفترة، وارتفعت وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية من الحركات الشبابية، وتجددت المعارضة إلى حدٍ ما، فجوبه ذلك بقمع أكبر بكثير ممّا بدا ضروريًا في خلال سنوات الازدهار. وفي الوقت عينه، أدت أخيراً الضغوط داخل الحركة الشعبية إلى تنحي دوس سانتوس عن السلطة في عام 2017، بعد قرابة أربعة عقود في سدة الرئاسة. ولم يبدُ أن خلفه جواو لورينسو – المنتمي إلى الحركة الشعبية - يشكل خطرًا على دوس سانتوس الذي كان قد وظّف أفراد عائلته ومستشاريه في مناصب عليا في الدولة وقطاع الأمن وجهاز الحزب، ومن بين هؤلاء إيزابيل دوس سانتوس التي عُيّنت رئيسةً لشركة سونانغول، وابنه البكر الذي ترأس صندوق الثروة السيادية للبلاد. وكان دوس سانتوس نفسه يهدف إلى البقاء على رأس الحزب الحاكم والاحتفاظ بلقب "الرئيس الفخري" لأنغولا.

ولكن ما لبث جواو لورينسو أن وصل إلى السلطة في سبتمبر 2017 حتى بدأ بسرعة البرق بنبذ إرث دوس سانتوس، فطرد الكثيرين من الذين عيّنهم هذا الأخير، بمن فيهم أبناء دوس سانتوس، وأعلن حربًا على الفساد ركّزت بشكل أساسي على مصالح عائلة دوس سانتوس وحلفائها المقربين. وفي السنوات التالية، أدين عدد من المسؤولين التابعين لحقبة دوس سانتوس وسُجنوا، مع أن الغالبية العظمى عقدت السلام مع لورينسو.

والأهم لأغراض هذه الورقة، هو أن لورينسو نظرَ إلى السياسات الاقتصادية المتبّعة في عهد دوس سانتوس نظرةً تشبه إلى حدٍ كبير نظرة النقاد في الداخل والخارج. فقد ندّد بفشل السياسات الزراعية والصناعية، وتسييس القروض، والفساد وهروب رؤوس الأموال من جانب النخب الحزبية. وحصد بالنتيجة شعبيةً محلية كبيرة في السنة الأولى من ولايته، وتحسّنت أيضًا مكانة أنغولا في الخارج، ما دعم استراتيجية لورينسو الرامية إلى إصلاح العلاقات مع الحكومات الغربية والسعي وراء دعم صندوق النقد الدولي (الذي حصل عليه منذ عام 2018 في حزمة كانت آنذاك الكبرى في أفريقيا على الإطلاق). وكان الهدف من ذلك إقامة ثقلٍ موازن للخطوة الصينية التي تعاضم دورها منذ بداية الأزمة الاقتصادية.

مع ذلك، ومن منظار العام 2021، أقل نجم لورينسو لا سيما في أنغولا. فحملة مكافحة الفساد التي أطلقها باتت تُعتبر على نطاق واسع أنها ثار محدود ضد مصالح معينة تتعلق بدوس سانتوس وليست حملة تطهير شاملة. وقد أوضح لورينسو نفسه أنه عضو مخلص من كادر الحركة الشعبية هدفه تعزيز/تجديد الحزب (ولكن حتى أجندة الإصلاح الداخلي هذه مشكوك في مدى تحقيقها) بدلاً من فتح باب السياسة الأنغولية بشكل تعديدي حقيقي. والمهم هو أن رئاسة لورينسو لم تنجح لا في التخفيف من حدة الضائقة الاقتصادية في أنغولا ولا في طرح أفكار جديدة حول النموذج الاقتصادي للبلاد. وحتى الفئات التي سعت الحكومة سابقاً إلى حمايتها من الأزمة – أي الطبقات الوسطى في المدن وموظفو القطاع العام وقطاع الأمن إلخ، أي قاعدة دعم النظام – كانت تعاني منذ سنوات من تدهور نوعية حياتها.

لكنّ هذا لا يعني أن النموذج الأنغولي في مرحلة ما بعد الحرب لم يتطور منذ عام 2017. كان لا بد من تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية تحت وطأة الأزمة الاقتصادية. فأصبح ميناء لواندا اليوم خاضعاً لإدارة موانئ دبي العالمية، وباتت حصص كبيرة في الكثير من الشركات المملوكة للدولة الأنغولية (وهي بمعظمها ذات قيمة مريبة) مطروحة للخصخصة. كما أن المسؤولين الاقتصاديين الذين صوّروا على أنهم ذوو ذهنية إصلاحية (في وزارات المالية والنقل والاقتصاد وفي البنك المركزي وما شابه) يميلون إلى القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مما كان عليه الوضع في سنوات الازدهار حين كان الحديث عن التنمية بقيادة الدولة سائداً.

ومع أن هذه التغيرات ليست تافهة، إلا أنها لم تُحدث تحوُّلاً حقيقياً. ولا تزال الحركة الشعبية تنزع إلى سياسة التدخل بسبب الأفكار الاقتصادية التي تقوم عليها وأيضاً بسبب حاجة الحزب إلى السيطرة على الاقتصاد السياسي. ومن الشائع اليوم النظر إلى أنغولا على أنها دولة تائهة، إذ بات يُعتبر نموذج مرحلة ما بعد الحرب المذكور في هذه الورقة بالياً ومجحفاً – من دون أن يظهر أي بديل عنه قابل للتطبيق. والأهم من ذلك هو أن النموذج المعتمد منذ عام 2002 يُعتبر على نطاق واسع أنه فشل في معالجة المشاكل المتجذرة للتخلف المالي الأنغولي وأوجد تفاوتات وتناقضات جديدة عبر تكوين طبقة أوليغارشية أنغولية تعتمد على الاستفادة من إيرادات النفط.

6. آفاق أنغولا لعام 2022

تمرّ أنغولا حالياً بمرحلة تقلّب غير اعتيادية. فقد تم التوصل إلى نموذج مرحلة ما بعد الحرب في ظروف غير عادية بمعزل عن الضغوط الخارجية، في وقت كان فيه حكام أنغولا يملكون الموارد والحيز السياسي اللازم لخياراتهم الخاصة بشأن إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، تسود اليوم فكرة أن هذا النموذج فشل من الناحية السياسية من حيث مزايا النظام الاستبدادي الثابت في عهد الحركة الشعبية، وأيضاً من الناحية الاقتصادية من حيث مساره نحو التحديث والتنويع والتنمية الواسعة، الذي اعتمد على كميات هائلة من رؤوس الأموال بقيادة الدولة/الحزب.

في الوقت عينه، لا يتضح المسار الذي يجب سلوكه مع اقتراب الانتخابات المقررة في أغسطس 2022. فالحركة الشعبية تعاني انقسامات داخلية لم تشهد مثيلاً لها منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، إذ يلقي حكم لورينسو معارضة من عدد قليل من أعضاء الحزب الذين يسعون إلى إصلاح حقيقي، وكذلك من المستائين من سياساته المميزة (وهم إما

موالون لدوس سانتوس أو خائفون من التعرض للانتقام في إطار مكافحة الفساد). وفي المقابل، أصبحت المعارضة متماسكة مؤخرًا، في حين ازداد حزب "يونيتا" حزمًا بعدما حصل على قيادة جديدة ديناميكية وشكل تحالفًا غير مسبق ضد الحركة الشعبية مع حزبين آخرين من المعارضة. وبذلك يجد الحزب الحاكم نفسه أمام تهديد فعلي قد يدفعه إلى اللجوء إلى المزيد من القمع أو التزوير في الانتخابات. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط في عام 2021 واحتمال العودة إلى معدل نمو متواضع بعد سنوات من الركود، ما زال الوضع الاقتصادي بعيدًا عن المستوى اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. ومع أنه من السابق لأوانه القول إن إنجازات السلام أصبحت اليوم على المحك، ما من شك في أن نموذج مرحلة ما بعد الحرب المذكور في هذه الورقة فشل في معالجة التناقضات والتفاوتات القديمة، لا بل أوجد تناقضات جديدة كبيرة أيضًا.

7. الدروس المستخلصة لليبيا

يمكن استخلاص ثلاثة دروس مهمة على الأقل من النموذج الاقتصادي المتبع في أنغولا بعد الحرب لتستفيد منها ليبيا:

1. **عقدان من السلام:** يعود هذا السلام بدرجة كبيرة إلى انتصار الحركة الشعبية لتحرير أنغولا في الحرب، وقد لعب فيه أيضًا دورًا حاسمًا غيابُ البيئة الجيوسياسية الإقليمية والعالمية التي تغذي الصراع الداخلي في أنغولا، بخلاف ما حدث في أواخر القرن العشرين. ويبقى أن البلد ينعم بالسلام منذ عام 2002، إذا ما استثنينا تمرد كابيندا. وجاء ذلك نتيجة خطاب وطني إدماجي لم يقدم أي تنازلات كبيرة للهويات الموجودة في مختلف مناطق البلاد: فالتوافقية ليست من شيم أنغولا. وقُل هذا النظام الشديد المركزية من أهمية الانتماءات الإقليمية والعرقية إلى حد أنه يتعدّر تعبئتها علنًا في السياسة الأنغولية. وحددت لغة بناء الدولة هذه بدورها شكل سياسات التعبئة المناهضة للنظام ووجهت استراتيجيات التعبئة الخاصة بـ"يونيتا" في اتجاه وطني/إدماجي. ولكن هذا السلام وهذا الإدماج الوطني تحققًا بطريقة استبدادية، الأمر الذي ولد تناقضاتٍ تلازم النظام الحاكم الآن وقد تؤدي إلى انعدام الاستقرار في عام 2022.

2. **السياسة الدولية:** بعد أن كانت أنغولا في خلال سنوات الحرب دولةً منبوذة نوعًا ما ويذيع صيت فسادها في مجال النفط، برزت كطرف دولي ثري وواثق من نفسه خلال سنوات الطفرة النفطية. فطوّرت مع القوى الكبرى كالصين علاقاتٍ بدت أقل افتقارًا إلى التناسق من العلاقات الثنائية المعتادة التي تقيمها الدول الأفريقية. وبفضل الطفرة النفطية، أصبحت أنغولا مستثمرًا رئيسيًا وحققت وجودًا نافذًا في البرتغال التي استعمرت في الماضي وأصبحت اليوم في مهبط الأزمات. غير أن هذه القوة الدولية ارتبطت بالثروة النفطية، وسرعان ما تفككت بعد عام 2014، فيما سعت أنغولا برئاسة لورينسو إلى تحسين علاقاتها مع الغرب وإعادة التوازن إلى علاقتها مع الصين التي تحولت فجأة إلى دولة مهيمنة.

3. **الاقتصاد السياسي:** تبين أن تركيز أنغولا على أعمال البناء المادية بدلاً من الاستثمار في الأشخاص، والاعتماد على العمال المهاجرين بدلاً من تعزيز الموارد البشرية المحلية، هو استثمار فاشل للسنوات التي أعقبت فترة الازدهار. فالنزاهة الكلامية بالتنوع الاقتصادي أنتج الكثير من المشاريع المكلفة وغير المجدية التي أصبحت الآن عبئًا على الاقتصاد الأنغولي، ولم يخلق أي نشاط إنتاجي ملحوظ خارج قطاع النفط. وفي النهاية، أدى انحصار المكاسب المفاجئة المحققة خلال حقبة الازدهار بشريحة محطية صغيرة من سكان المدن – تضمنت بغالبيتها موالين للحركة الشعبية – إلى تعميق اللامساواة الاجتماعية وإدامة بطالة الشباب في أنغولا. وتسببت ممارسات المحسوبية التي اتبعتها النظام الحاكم وما نتج عنها من تحيّر في التوزيع بشرخ كبير على الساحة السياسية في أنغولا.

- Ennes Ferreira, Manuel and Soares de Oliveira, Ricardo (2019) "The Political Economy of Banking in Angola," *African Affairs* 118, 470, pp. 49-74.
- Hodges, Tony (2004) *Angola: Anatomy of an Oil State*, Oxford, James Currey.
- Messiant, Christine (2009) *L'Angola Postcolonial*, Paris, Karthala.
- Pearce, Justin (2015) *Political Identity and Conflict in Central Angola, 1975-2002*, Cambridge, Cambridge University Press.
- Pearce, Justin, Péclard, Didier and Soares de Oliveira, Ricardo (2018) "Angola's elections and the politics of presidential succession," *African Affairs* 117, 466, pp. 146-60.
- Soares de Oliveira, Ricardo (2011) "Illiberal Peacebuilding in Angola," *Journal of Modern African Studies* 49, 2, pp. 287-314.
- Soares de Oliveira, Ricardo (2015) *Magnificent and Beggar Land: Angola Since the Civil War*, London, Hurst.

تقرير مشروع بحثي
فبراير 2022
2022/04

doi:10.2870/104777
ISBN:978-92-9466-181-4
QM-07-22-070-EN-N



Publications Office
of the European Union

